تطبيق النظام المحاسبي المعياري الدولي في الجزائر ودوره في تطور نظام التوقعات في المؤسسات الجزائرية

أ.د. لطرش الطاهر، المدرسة العليا للتجارة الجزائر

ملخص – أصدرت الجزائر في 2007 نظاما محاسبيا جديدا يرتكز أساسا على القواعد التي أتى بها النظام المحاسبي المعياري الدولي. حيث تبنى هذا النظام عمليا مقاربة تعتمد أكثر على البعد الاقتصادي لعمليات المؤسسة. تعكس هذه المقاربة، إضافة إلى عناصر الإطار المفاهيمي، مختلف عناصر التقييم المتبناة التي يؤدي التعمق فيها تبيان مقدار الدور المفترض الذي تلعبه معطيات السوق من الآن فصاعدا. ويؤدي هذا الأمر إلى الاستنتاج الأساسي المتمثل في ضرورة تطوير نظام التوقعات في المؤسسة قصد المتابعة الجيدة لتطور السوق. وهو ما يدفعنا إلى القول أن إدخال النظام المحاسبي المالي من شأنه أن يدفع المؤسسات إلى تحسين نظام التوقعات بها. وأكثر من ذلك، فإنه يؤدي إلى تطوير نظام التوقعات لتصبح توقعات عقلانية.

Résumé - L'Algérie a promulgué en 2007 un nouveau système comptable qui s'inspire des règles du système comptable international standard. Ce nouveau système comptable a adopté, sous un certain angle, une approche économique des opérations de l'entreprise. En outre des éléments du cadre conceptuel, cette approche reflète aussi les différentes méthodes d'évaluation adoptées qui sont de nature à montrer le rôle éventuel des données de marché dans l'évaluation des éléments des états financiers de l'entreprise. Une telle approche implique la nécessité de développer le système d'anticipations des entreprises pour mieux observer l'évolution du marché. Cela permet de conclure que l'avènement du système comptable financier est de nature à permettre aux entreprises d'améliorer leurs systèmes d'anticipations et même de développer des anticipations rationnelles.

مقدمة

دأبت العادة، عند دراسة مثل هذا الموضوع، التركيز على مجمل التفاعلات والتأثيرات التي تجري على مستوى التحليل الجزئي. ويندر في هذا الشأن أن نجد مقاربة تحليلية تتناول التفاعل المحتمل بين أداء النظام المحاسبي وتطور بعض آليات أداء الاقتصاد الكلي. تأتي هذه المداخلة في هذا السياق لكي تحاول استكشاف بعض أغوار هذا التفاعل المحتمل عبر دراسة التأثيرات المحتملة لاعتماد النظام المحاسبي المعياري الدولي على أحد الجوانب الأساسية في أداء الاقتصاد الكلي، ألا وهي توقعات المؤسسات.

يعتبر الموضوع طموحا حقا وأصيلا. وقد يخيل أنه من الممكن أن تصادفه صعوبات منهجية، لأنه ليس من السهل دائما أن نربط بين أداة هي من صميم التحليل الجزئي مع موضوعات تنتمي إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقل الاقتصاد الكلي. لكن هذه المخاوف تتبدد شيئا فشيئا عندما نتعمق في فهم جوهر هذه الموضوع، ألا وهو توقعات المؤسسات. بالفعل، تطورت دراسة هذه التوقعات ضمن سياق التجديد الذي تعرض له الفكر الاقتصادي، حيث أصبح ذلك يشكل ما يعرف "بالأسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الكلي". وبالتالي فإن دراسة هذه التوقعات تشكل في حقيقة الأمر حلقة وسيطة بين موضوعات الاقتصاد الجزئي وموضوعات الاقتصاد الكلي.

تعكس التوقعات التي يشكلها الأعوان الاقتصاديون نظرة هؤلاء تجاه المستقبل على ضوء ما توافر لديهم من معلومات والتي من شأنها أن تؤثر على القيم (الأصول) الاقتصادية التي يمتلكونها. وتؤثر هذه التوقعات على طبيعة التصرفات (القرارات) التي يقومون بها والتي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير هيكل ذممهم المالية.

عندما يعتقد هؤلاء الأعوان أن قرارات حالية على مستوى المنظومة التي يعملون ضمنها سوف تؤثر على قيم أصولهم في المستقبل، فإن ذلك يكون مبعثا لكي يقوموا من جانبهم باتخاذ قرارات في الآونة الحالية لاستباق مثل هذه التطورات ومجابهة تداعياتها. وهو ما يعني أن هؤلاء الأعوان يتصرفون بشكل عقلاني. قياسا على ذلك، يمكن القول أنه كلما كان هناك ما يمكن أن يؤدي إلى إحداث نفس الأثر (تغير قيم الأصول في المستقبل) فإن ذلك يبعث الأعوان الاقتصاديين على التصرف بنفس الكيفية.

لذلك، يمكن الاستنتاج أن إدخال النظام المعياري المحاسبي الدولي في الجزائر، بكل بنائه المفاهيمي وأدواته، يشكل تحولا في التعامل مع قيم الأصول والخصوم ضمن وحدة زمنية مستمرة. ويعني هذا الأمر أنه بقدر ما كان النظام المحاسبي القديم يعكس وضعا استاتيكيا لمختلف الذمم الاقتصادية فإن النظام الجديد يغذي وضعا ديناميكيا يرتبط فيه المستقبل بالحاضر والماضي. على سبيل المثال، كان التسجيل المحاسبي على أساس القيمة التاريخية في النظام القديم يفضي في النهاية إلى المحافظة على قيمة ثابتة للأصل الاقتصادي، بينما يعمل التسجيل المحاسبي في النظام الجديد بالاعتماد على مفهوم القيمة العادلة مثلا على إعادة تقييم مختلف الأصول بشكل مستمر وفق تطورات القيمة في السوق.

تدفع هذه الخلاصة الأخيرة إلى الاعتقاد بأن الأعوان الاقتصاديين، في إطار المنظومة المحاسبية الجديدة، على الأقل في جوانب منها، سوف يكونون مضطرين إلى التعامل مع كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تطور قيم مختلف الأصول في السوق والذي ينعكس على قيم الأصول التي يمتلكها العون الاقتصادي. ويعتبر هذا الأمر تطورا نوعيا على أساس أنه يؤثر في التصرف الذي يصدر عنه في شكل قرارات هدفها حماية هذه القيم وصونها من التدهور المحتمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في إطار هذه الفكرة المركزية، تهدف هذه المداخلة إلى تحديد دور إدخال النظام المعياري المحاسبي الدولي في الجزائر في تطور التصرفات العقلانية للمؤسسات الجزائرية. وهو الهدف الذي نحاول الوصول إليه عبر الإجابة على تساؤل رئيسي يمكن صياغته على النحول التالي: كيف يمكن أن يؤثر إدخال النظام المعياري المحاسبي الدولي في الاقتصاد الجزائري على تطور التصرفات العقلانية في الاقتصاد؟

يتم التعامل مع هذا التساؤل عبر تحليل المحاور الأساسية التالية:

- الإطار العام للقرارات الاقتصادية: التوقعات العقلانية
- الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الوطني الجديد
- السوق كإطار جديد للمعالجة المحاسبية
- التطورات الجديدة ونظام التوقعات البديل (نحو نظام توقعات عقلاني)
- خاتمة

1. الإطار العام للقرارات الاقتصادية: التوقعات العقلانية

تعكس التوقعات القراءة أو الرؤية التي يشكلها الأعوان الاقتصاديون حول التطور المستقبلي لظاهرة أو متغير اقتصادي معين. وعندما تتشكل هذه التوقعات باستعمال كل المعلومات المتوافرة، الماضية والحالية، نقول بأن هذه التوقعات هي توقعات عقلانية. على سبيل المثال، إذا تناهي لدى الأعوان الاقتصاديين بأن السلطات النقدية هي بصدد إتباع سياسة نقدية توسعية فإن ذلك سوف يدفعهم، وفقا لنظرية التوقعات العقلانية، إلى توقع ارتفاع معدل التضخم في الفترة القادمة.

عندما يقوم الأعوان الاقتصاديون بصياغة توقعاتهم بشأن ظاهرة أو متغير اقتصادي ما فإن ذلك سوف ينعكس على القرارات التي يقومون باتخاذها الآن (لحظة تشكيل التوقعات)؛ وهو ما يعني أن التوقعات المشكلة تحدد محتوى القرارات المتخذة. على سبيل المثال، إذا توقع الأعوان الاقتصاديون ارتفاع التضخم في المستقبل (نتيجة السياسة النقدية التوسعية) فإن ذلك يدفع العمال إلى المطالبة برفع الأجور، وهو ما ينعكس على حجم التشغيل.

قياسا على ذلك، يمكن تعميم القاعدة لإجراء استنتاجات مختلفة. فكلما توافرت أي معلومة مهما كانت طبيعتها (متعلقة بالسياسات العمومية، متعلقة بتنظيم الاقتصاد، متعلقة بآليات التقييم، ...) من شأنها أن تخلق اعتقادا لدى الأعوان الاقتصاديين بتأثيرها على القيم الاقتصادية (قيم الأصول مثلا) فإن ذلك يدفعهم إلى اتخاذ قرارات في الوقت الراهن تهدف إلى حماية هذه القيم من التغييرات السلبية المحتملة. على سبيل المثال، إذا كان نمط التسجيل المحاسبي المعتمد (كما هو الأمر في النظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاسبي المعياري الدولي) من شأنه أن يؤدي إلى تغيير قيم الأصول في المستقبل (إعادة التقييم وفق القيمة العادلة مثلا) فإن ذلك يدفع الأعوان الاقتصاديين (لاسيما المؤسسات) إلى اتخاذ تدابير (قرارات) في الوقت الراهن قصد توفير الحماية الكافية لتجنب تدهور قيم هذه الأصول.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن توقعات الأعوان الاقتصاديين بشأن تطور المتغيرات الاقتصادية في المستقبل يشكل إطارا ملائما لتحليل القرارات الاقتصادية التي يتخذونها. ويشكل هذا الإطار الآلية التي يتم عبرها ربط المستقبل بالحاضر والماضي ضمن وحدة زمنية مستمرة.

2. الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الوطني الجديد

يندرج إدخال النظام المحاسبي الجديد في الجزائر في إطار الصيرورة العامة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية على نطاق شامل (دولي).

وعلى هذا الأساس، يرتكز النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، شأنه في ذلك شأن النظام المعياري المحاسبي الدولي، على قاعدة مفاهيمية تتضمن تعريف المفاهيم والمصطلحات المستعلمة في هذا النظام المحاسبي المالي الجديد فضلا عن المبادئ والآليات المحاسبية بما في ذلك القواعد المطبقة وتحديد القوائم المالية من حيث شكلها وأهدافها ومستعمليها. وفي هذا الإطار، نتناول الإطار المفاهيمي Cadre conceptuel في هذه المداخلة من زاويتين: الفرضيتان الأساسيتان للنظام المحاسبي الجديد وبقية عناصر الإطار المفاهيمي (على أساس أن الفرضيتين تشكلان عنصرا من عناصر هذا الإطار المفاهيمي). ونحاول أن نتناول هاتين النقطتين من زاوية ارتباطهما بالسوق قصد تحديد العلاقة الممكنة مع موضوع المداخلة (التأثير على التوقعات).

أولا – الفرضيتان الأساسيتان

يعتمد النظام المحاسبي الجديد على فرضيتين أساسيتين هما : محاسبة الالتزام واستمرارية المؤسسة في النشاط.

تشكل محاسبة الالتزام Comptabilité d'engagement فرضية أساسية للنظام المحاسبي المالي الجديد. يتمثل فحوى هذه الفرضية أن التسجيل المحاسبي للعمليات الاقتصادية والمالية يتم عندما تلتزم المؤسسة بهذه العمليات؛ أي بمجرد نشوء العملية وحدوثها دون انتظار عمليات التدفق النقدي المقابل لها (دفع أو قبض). وعليه، تعطي هذه الفرضية أهمية للقرار المنشئ للعملية الاقتصادية أو المالية وليس للانجاز المادي لها من حيث الترجمة النقدية. يشكل هذا الأمر تحولا نوعيا في الإدراك المحاسبي للنشاط الاقتصادي ويخرجه من دائرة المعاينة المادية للتدفق (موقف سلبي) إلى دائرة التعاطي مع القرارات المنشئة للقيم الاقتصادية (موقف إيجابي ذو بعد ديناميكي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكل استمرارية المؤسسة في النشاط Continuité de l'entreprise الفرضية الأساسية الثانية والتي تشكل أهمية كبيرة من زاوية موضوع المداخلة. تعني هذه الفرضية أن التسجيل المحاسبي يتم على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها؛ أي أنها تعمل ضمن أفق زمني غير محدود. تعتبر هذه الفرضية مهمة لأن التسجيل المحاسبي يختلف عن الحالة التي ينتظر فيها توقف المؤسسة عن النشاط حيث تستعمل هذه الأخيرة حينئذ محاسبة تصفية Comptabilité de liquidation لأن تقييم عناصر الميزانية يتم على أساس قيمة التصفية Valeur de liquidation. إن فرضية استمرار نشاط المؤسسة مهمة من ناحية أن قراراتها الاقتصادية تتجاوز الدورة الواحدة لتدخل في منطق يعتمد على تعدد الدورات .Logique d'intertemporalité وهو ما يعني أن القرارات الاقتصادية للمؤسسة تكتسي بعدا ديناميكيا لتطور المؤسسة في أفق زمني طويل. إن تناول هذا الأمر من هذه الزاوية له انعكاس أساسي على سلوك المؤسسة، حيث تصبح غايتها الأساسية تتدرج في إطار العمل على زيادة قيمتها خلال هذا الأفق الزمني وليس خلال دورة استغلال واحدة فقط. يفترض هذا الأمر أن القرارات المتخذة، والتي تهدف مبدئيا إلى تحقيق هذه الغاية، تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات والعوامل التي يمكن أن تؤثر بشكل أو آخر على هذه الغاية، بما في ذلك تطورات السوق.

ثانيا – عناصر الإطار المفاهيمي الأخرى

هناك عناصر عديدة أخرى تشكل محتوى الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي. ونحاول أن نتناول في هذه المداخلة تلك العناصر التي تساعد على إقامة ربط مع موضوعها. ويتعلق الأمر على وجه التحديد بالعناصر التالية: الخصائص النوعية للمعلومة المالية المسجلة محاسبيا، تسجيل العمليات المالية وتقييم عناصر هذه العمليات المالية.

فيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومة المالية، يهمنا بشكل خاص الإشارة إلى نقطتين. الأولى أن تعطي المعلومة المالية صورة صادقة ووفية للعمليات الاقتصادية والمالية التي تقوم بها المؤسسة، وهو ما يعني أن تعكس في أي لحظة الوضعية الفعلية للمؤسسة التي تتأثر بعوامل عديدة من بينها معطيات السوق. وانطلاقا من ذلك هناك نقطة ثانية لازمة للأولى تتمثل في تغليب الحقيقة الاقتصادية على الاعتبارات القانونية. وهذا ما يعني أن المعلومة المالية يتعين أن تظهر في لحظة ما كل التطورات الاقتصادية التي حدثت على كل عنصر من عناصر القوائم المالية مثل تغير الأسعار في السوق والذي ينعكس على تغير قيمة هذه العناصر منظورا إليها من زاوية اقتصادية بحتة.

فيما يخص تسجيل العمليات المالية، تجدر الإشارة إلى ضرورة توافر شرطين يسمحان بتسجيل العملية: يتمثل الشرط الأول في أن التسجيل يتم عند وجود احتمال أن الميزة (القيمة) الاقتصادية المستقبلية ذات الصلة بالعنصر المعني تدخل إلى المؤسسة أو تخرج منها. ويتمثل الشرط الثاني في أن هذا العنصر له قيمة يمكن القيام بتحديدها بمصداقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يتعلق بتقييم العمليات، يمكن تحديد الطرق المعتمدة في التقييم في أربعة طرق أساسية هي: التسجيل على أساس القيمة (التكلفة) التاريخية، التسجيل باستعمال القيمة العادلة (أو القيمة الفعلية)، التسجيل على أساس قيمة الإنجاز وأخيرا التسجيل على أساس القيمة الحالية (أو قيمة المنفعة). تشكل هذه الطرق المختلفة الآليات الأساسية التي عبرها يمكن إيجاد علاقة بين النظام المحاسبي المالي وتوقعات المؤسسات (موضوع المداخلة). ونظرا لهذه الأهمية، فضلنا تناول هذا الجزء في محور مستقل (المحور التالي).

3. السوق كإطار جديد للمعالجة المحاسبية

إضافة إلى طريقة التقييم التي تقوم على أساس التكاليف (القيم) التاريخية، أدخل النظام المحاسبي الجديد ثلاثة مفاهيم جديدة ترتبط بتقييم العناصر المسجلة في المحاسبة ذات صلة وثيقة بأوضاع السوق ومتغيراته. يتعلق الأمر بما يلي:

- طريقة القيمة العادلة (أو القيمة الحالية)
- طريقة قيمة الإنجاز
- طريقة القيمة الحالية (أو قيمة المنفعة)

أولا – طريقة القيمة التاريخية

كما في النظام المحاسبي المعياري الدولي، يتم تقييم العناصر المسجلة في المحاسبة كقاعدة عامة على أساس التكلفة التاريخية.

مع ذلك، فقد فتح المشرع ثغرة يتم عبرها الولوج إلى تجاوز هذه الطريقة في حالات معينة. حيث تقوم المؤسسة عند تاريخ الإقفال وفقا لهذا الوضع الخاص بتقييم حالة وجود مؤشر ما يبين أن أصلا معينا يمكن أن يكون قد فقد من قيمته، وهو الأمر الذي إذا حدث فعلا يجعل المؤسسة تقوم بإعادة تقييم الأصل عن طريق تقدير ما يسمى بقيمة الاسترداد Valeur recouvrable.

قيمة استرداد الأصل هي عبارة عن أعلى قيمة بين سعر البيع الصافي لهذا الأصل وقيمته الحالية أو قيمة منفعته (النقطة رابعا من هذه الفقرة). وأكثر من هذا، يتم اعتبار قيمة استرداد كل أصل، يكون تحديد سعر بيعه غير ممكن، مساوية لقيمته الحالية (سوف يتبين لاحقا عند دراسة طريقة القيمة الحالية أن هذه الأخيرة تعتبر ثاني طرق التقييم المحاسبي بعد القيمة العادلة قربا إلى منطق الأسواق). عندما تكون قيمة الاسترداد بالنسبة لأصل ما أقل من القيمة المحاسبية الصافية (بعد طرح مبالغ الاهتلاك المتراكمة) يتعين تعديل هذه القيمة الأخيرة لتأخذ قيمة الاسترداد (تخفيض القيمة المحاسبية)، حيث يشكل الفرق بين القيمة المحاسبية الصافية وقيمة الاسترداد خسارة في القيمة (تسجل في حساب الأعباء). عندما تظهر بوادر في الدورات التالية أثناء كل عملية لإقفال الحسابات على أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة الاستعمال أصبحت أعلى من القيمة المحاسبية يتم رفع هذه الأخيرة إلى مستوى قيمة الاستعمال (تسجل في حساب النواتج).

وهكذا نلاحظ أنه حتى في إطار طريقة القيمة التاريخية، التي من المفترض أن تبقى ثابتة طوال فترة حياة الأصل، من الممكن أن تتعرض قيمة الأصول إلى التعديل إذا كان هناك ما يبرر ذلك. وأكثر من ذلك نجد أن عملية التعديل هذه (إعادة تقييم الأصل) تخضع بشكل مباشر إلى تطورات السوق وإلى طريقة التوقعات التي تشكلها المؤسسة بشأن هذه التطورات.

ثانيا – القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل معين أو إطفاء دين معين بين أطراف لديها معلومات كافية، تقوم بذلك بكامل إرادتها، وتعمل في إطار ظروف تتميز بمنافسة عادية. وعلى هذا الأساس، يتم وفقا لطريقة القيمة العادلة تسجيل عناصر الأصول بالميزانية بقيمتها السوقية إن وجدت (Mark–to–market)، أو بقيمة مقدرة بواسطة نموذج (Mark–to–model)، في لحظة إقفال الميزانية. وهو ما يجعل مفهوم القيمة العادلة يرتبط ارتباطا وثيقا بأداء السوق. وانطلاقا من ذلك، يمكن القول أن طريقة القيمة العادلة تشكل مصدرا للكثير من التقلبات على مستوى قيم عناصر الميزانية التي تقيم بواسطة هذه الطريقة.

تعتبر صيغة القيمة العادلة آلية داخلية لتحديد القيم الخاصة بالأصول. طالما تعرف المؤسسة أن تغير قيمة الأصول التي تمتلكها في السوق سوف يؤدي إلى تغيير هذه القيمة بميزانية المؤسسة الأمر الذي ينعكس تلقائيا على وضعها المالي ونتائجها. وانطلاقا من ذلك، فإن صيغة القيمة العادلة تؤثر بشكل قبلي على تصرفات المؤسسات، حيث تدفعها إلى القيام باختيارات مدروسة يفرضها الحساب القائم على أساس هذه الصيغة.

وعلى هذا الأساس، تشكل طريقة القيمة العادلة العصب الذي يربط بين نظام المحاسبة المعتمد وتصرفات المؤسسات استجابة للتطورات المحتملة على أداء السوق، حيث تلعب توقعاتها دورا أساسيا في قراءة هذه التطورات ورصدها.

إن وجود مثل هذا النظام الخاص برصد تطورات الأسواق يمكن أن يمد المؤسسات بالمعطيات الأساسية المنذرة بتغير القيم في السوق. هل يسمح لها ذلك باستباق التغيرات السلبية في الأسعار وتأثيرها على أصولها الثابتة مثلا؟ قد يكون مثل هذا القرار غير واقعي من زاوية التسيير على أساس أن تغيير الأصول الثابتة يخضع إلى قواعد تتميز غالبا بالثقل. ولكن يسمح مثل هذا النظام فعلا للمؤسسة باستباق تأثير التغيرات السلبية في الأسعار على قيم الأوراق المالية التي تمتلكها وذلك باتخاذ القرارات المناسبة ذات الصلة بالمحفظة.

ثالثا – طريقة قيمة الإنجاز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير قيمة الإنجاز، في حالة الأصول، إلى المبلغ الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الراهن فيما لو تم التنازل عن الأصل. كما تشير في حالة الخصوم إلى المبلغ الذي ينتظر دفعه من طرف المؤسسة لإطفاء هذا الخصم.

يلاحظ من تعريف قيمة الإنجاز أن هذه الأخيرة هي عبارة عن مبلغ يحدد بين طرفي العملية، وهو ما يعني أن تحديدها يأخذ بعين الاعتبار أوضاع السوق، وإن كان مبلغه لا يحدد بشكل مباشر في سوق حرة تتميز بمنافسة عادية. حيث يكفي اعتبار أن المبلغ يمثل قيمة الإنجاز حتى ولو تمت المبادلة بين طرفين في إطار عملية تعاقدية معزولة عن صفقات السوق.

ولكن يتعين القول أن قيمة الإنجاز لا تحدد بالضرورة عن طريق عملية حسابية بسيطة يتم فيها طرح مبلغ الاهتلاك المتراكم من القيمة التاريخية للعنصر المعني؛ أي القيمة المتبقية بالمفهوم المحاسبي. وفي هذا الإطار، فإن قيمة الإنجاز يمكن أن تزيد أو تنقص عن مبلغ القيمة المتبقية وفقا لعوامل عديدة منها أوضاع السوق الخاصة بهذا العنصر.

وهذا يدفعنا إلى القول أنه حتى وإن لم ترتق طريقة قيمة الإنجاز إلى مستوى القيمة العادلة في التأثر بأوضاع السوق، فإن هذا الأخير يمثل على الأقل مصدرا من مصادر المعلومات المؤثرة في تحديد قيمة الإنجاز.

رابعا – طريقة القيمة الحالية (أو طريقة المنفعة)

تشير القيمة الحالية إلى ذلك المبلغ الذي نحصل عليه باستحداث التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن استغلال العنصر المعني (بما في ذلك استرداد مبلغ الأصل). وعلى هذا الأساس، فإن القيمة الحالية، بالنسبة لعناصر الأصول، هي عبارة عن استحداث صافي تدفقات الخزينة الواردة التي تنشأ عن استغلال الأصل المعني في إطار النشاط العادي. بينما تمثل القيمة الحالية، في حالة الخصوم، المبلغ الذي نحصل عليه عند استحداث صافي تدفقات الخزينة الصادرة (الخارجة) التي ينتظر منحها لإطفاء الخصم المعني في إطار النشاط العادي.

في كلتا الحالتين، فإن نتيجة الاستحداث تتوقف على عنصرين ذوي صلة وثيقة بتطورات السوق. يتعلق الأمر أولا بمعدل الاستحداث (Taux d'actualisation) الذي يمكن أن يكون عبارة عن معدل تكلفة الأموال المستعملة في المؤسسة (تكلفة الأموال الخاصة وتكلفة الديون المستعملة في المؤسسة؛ أي معدل الفائدة) أو قد يكون هو أحد معدلات الفائدة بكل بساطة. وفي هذا الإطار، غني عن البيان القول أن معدل الفائدة هو أكثر المتغيرات الاقتصادية عرضة للتأثر بالتوقعات والتأثير فيها.

ويتعلق الأمر في المقام الثاني بمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية (الواردة أو الصادرة حسب الحالة). وهذه المبالغ هي بالأساس مبالغ متوقعة تحدد على أساس عوامل داخلية (مستوى النشاط) وعوامل خارجية مثل حالة الطلب في حالة الأصول وحالة الأسواق النقدية والمالية (أسواق التمويل)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تحدد مستويات الفرص البديلة في حالة الخصوم. ونجد أنفسنا هنا في قلب آلية نظام التوقعات، لاسيما فيما يتعلق بتطور الأسعار من جهة وتكاليف الفرص البديلة فيما يتعلق بأسواق التمويل.

وهكذا نلاحظ أن طريقة القيمة الحالية، وإن كانت لا تستعمل قيم السوق (سعر السوق لأصل ما مثلا) بشكل مباشر في تقييم عناصر الميزانية، فإن تحديدها يتوقف عضويا على عوامل تتحدد عمليا في قلب عمل السوق.

4. التطورات الجديدة ونظام التوقعات البديل (نحو نظام توقعات عقلاني)

تعتبر هذه التطورات على مستوى النظام المحاسبي جد هامة من زاوية أداء نظام التوقعات الخاص بالمؤسسات وبالتالي ردود الأفعال السلوكية لهذه الأخيرة.

في النظام المحاسبي القديم، الذي كان يعتمد بشكل كامل على نظام التسجيل المحاسبي وفق القيمة التاريخية، كانت قيم الأصول (لاسيما الأصول الثابتة وحتي الأصول المالية) هي نفسها طوال عمر الأصل. في هذا الإطار، لم يكن هناك أي دور للعوامل الخارجية في تحديد هذه القيم. وهو ما يعني أن تطورات السوق، مهما كانت طبيعتها واتجاهها، لا تمارس أي تأثير على قيم هذه الأصول ولو بشكل بعدي (إعادة التقييم مثلا).

إن هذا الوضع له نتيجة منطقية تتمثل في أن تصرفات الأعوان الاقتصاديين تتم بشكل مستقل عن هذا الوضع الستاتيكي (الساكن) في مجال التقييم. وهو ما يعني أن مصدر التغير في قيم الأصول لا يمكن أن يكون سوى عبر العوامل الداخلية (مستوى النشاط). وعليه، يمكن القول أن النظام المحاسبي القديم لا يمارس أي تأثير يذكر على توقعات المؤسسات وتصرفاتها.

إن الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد، بما أدخله من مفاهيم جديدة لتحديد القيم، من شأنه أن يؤدي إلى تغيير هذا الوضع تغييرا جذريا. بالفعل، وكيفما كان التقييم الذي يرتبط بطريقة أو أخرى بتطور السوق، فإن المؤسسة تجد نفسها أمام مصدر جديد لتغيير الأصول، وهو بالأساس مصدرا ذي صلة بعوامل خارجية (وضع السوق). وعليه فإن التغير في قيم الأصول لا يصبح مرتبطا بمستوى النشاط فقط.

من شأن ظهور هذا المصدر الخارجي للتقييم أن يمارس تأثيره قبليا على المؤسسات. حيث أن علم هذه الأخيرة بأن طرق التقييم المتاحة سوف تؤدي إلى التأثير على قيم الأصول يدفعها إلى القيام بحساب اقتصادي في اللحظة الراهنة لمجمل الانعكاسات المرتقبة من وراء استعمال هذه الطرق. يدخل هذا الحساب الاقتصادي في قلب نظام التوقعات الخاص بهذه المؤسسات وهو ما يدفعها إلى التصرف (اتخاذ القرارات) وفقا لهذا النظام.

وفي الحقيقة لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يمكن القول أن هذه التوقعات هي توقعات عقلانية. حيث أن تأثير تطورات السوق على الأصول من المفترض أن يدفع المؤسسات إلى توجيه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهتمام إلى كل العوامل التي من شأنها التأثير على تطور السوق. وعلى هذا الأساس تعطي المؤسسات الاهتمام اللازم لمختلف السياسات التي لها تأثير على تطور السوق ولاسيما الأسعار. وهو ما يجعلنا نخلص إلى القول أن تبني طرق معينة في التقييم المحاسبي قد وسع من قاعدة العوامل المؤثرة في قيم الأصول (عن طريق تغير الأسعار في السوق) بشكل دفع المؤسسات إلى التعاطي مع كل العوامل المؤثرة في هذه الأسعار، بما في ذلك السياسات العمومية وعلى رأسها السياسة النقدية. وهكذا تكون المؤسسات قد قامت بتوظيف كل المعلومات الراهنة المتاحة حول السياسات العمومية (وذلك كنتيجة لتطبيق طرق التقييم المحاسبي كما في حالتنا هذه) حتى يمكنها توقع نتائج مثل هذه السياسات على تطور السوق (الأسعار) ومساهمة مثل هذه التوقعات في صياغة قرارات تتعلق بالمستقبل.

وكخلاصة لذلك نقول أنه بفعل تطبيق طرق معينة في التقييم المحاسبي تؤثر على قيم الأصول، أصبحت المؤسسات تتعامل بشكل مختلف عن ذي قبل مع المعلومات التي تحوزها عن العوامل المؤثرة في ذلك (لاسيما السياسات العمومية التي تؤثر على تطور السوق؛ أي الأسعار)، وهو ما يجعلنا نصف توقعاتها بأنها توقعات عقلانية. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن الأدوات المحاسبية لم تعد مجرد أدوات محايدة تسمح بإنتاج معلومة مالية ومحاسبية في لحظة معينة بل أصبحت أداة مؤثرة نظرا لتأثيرها على توقعات المؤسسات وتصرفاتها.

وإذا كان نظام التوقعات العقلانية يوفر، على الأقل من الناحية النظرية، الشروط المناسبة لتخصيص الموارد بكفاءة، وبالتالي الأداء الجيد للنظام الاقتصادي، يمكن أن يسمح لنا ذلك بالقول أن إدخال النظام المحاسبي المعياري بفرضياته ومبادئه وآلياته وطرق التقييم المعتمدة فيه من شأنه أن يساعد على التوظيف الكفء للموارد على مستوى المؤسسة (مساهمته في بناء نظام توقعات عقلاني في المؤسسة) وبالتالي التخصيص الأمثل للموارد على مستوى الاقتصاد ككل.

خاتمة

يتضمن النظام المحاسبي المعياري الدولي عناصر جديدة جد هامة ذات صلة بالسوق، لاسيما في مجال تقييم مختلف عناصر الأصول والخصوم، وهو ما يعد تجاوزا للوضع الستاتيكي الذي يميز النظام المحاسبي القديم الذي يتميز أساسا بالدور الأساسي للقيمة التاريخية في التسجيل المحاسبي.

وقد عملت الجزائر على الاقتراب من هذا النظام المعياري الدولي. حيث أصدرت نظاما محاسبيا جديدا (2007) يرتكز أساسا على الأسس والقواعد التي أتى بها هذا النظام المحاسبي المعياري الدولي. ويعتبر هذا الأمر في الحالة الجزائرية تحولا نوعيا في غاية الأهمية بالنظر إلى رتابة الفعل الاقتصادي الذي ترتب في وجه من أوجهه على طبيعة ومنطق النظام المحاسبي القديم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قام النظام المحاسبي الجديد على مجموعة من المفاهيم والأسس وقواعد التقييم التي تشجع في مجموعها على تناول تقييم مختلف عناصر القوائم المالية بالاستناد إلى تطورات السوق.

يؤدي التمعن في أداء قواعد التقييم المعتمدة (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، قيمة الانجاز والقيمة الحالية أو قيمة المنفعة) إلى اكتشاف إلى أي مدى تعطي هذه القواعد أهمية لمعطيات السوق، وأصبحت معها قيم مختلف عناصر القوائم المالية عرضة للتغير حتى على مستوى التسجيل المحاسبي.

إن التغير المحتمل لقيم عناصر القوائم المالية، نتيجة لتغير أوضاع السوق، أصبح يشكل بعدا إضافيا يتعين أن تتعامل معه المؤسسة بكل جدية وحرص. وبقدر الواجب الموجود على عاتق المؤسسة فيما يتعلق بمتابعة تطور النشاط (المصدر الأساسي لخلق القيم في المؤسسة) يوجد نفس القدر من الواجب فيما يتعلق بمتابعة تطور الأسواق والعوامل المؤثرة فيها قصد التعامل الجيد مع تغير قيم عناصر القوائم المالية.

ويؤدي هذا الأمر إلى الاستنتاج الأساسي المتمثل في ضرورة تطوير نظام التوقعات في المؤسسة قصد المتابعة الجيدة لتطور السوق. وهو ما يدفعنا إلى القول أن إدخال النظام المحاسبي المالي من شأنه أن يدفع المؤسسات إلى تحسين نظام التوقعات بها. وأكثر من ذلك، فإنه يؤدي إلى تطوير نظام التوقعات لتصبح توقعات عقلانية بالنظر إلى تلك الوضعية التي يتعين فيها على المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار كل المعلومات المتوافرة (بما في ذلك طبيعة السياسات العمومية واتجاهها) في سعيها نحو تحسين فهما وقراءتها لتطور الأسواق.

قائمة المراجع

1. كتب ومقالات

1) بوتين محمد (2010)، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، دار نشر الصفحات الزرقاء الدولية، البويرة.

2) Barlev, B. & Haddad, J.R. (2003), Fair value accounting and the management of the firm, Critical Perspectives on Accounting, vol. 14, issue 4, pp. 383-415.
3) CAPRON Michel, CHIAPELLO Eve (2005), « Les transformations institutionnelles : l'Europe recule, l'IASB s'impose », in Capron M. (dir.), *Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier*, La Découverte, Paris, p. 49-87.
4) CASTA Jean-François, COLASSE Bernard (dir.) (2001), *Juste valeur : enjeux techniques et politiques*, Economica, Paris.
5) COLASSE Bernard (2005), « La régulation comptable entre public et privé », in Capron M. (dir.), *Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier*, La Découverte, Paris, p. 27-48.
6) Graham, J.R. and al. (2004), The economic implications for corporate financial reporting, NBER working paper N° 10550.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7) Hitz, J.M. (2007), The decision usefulness of fair value accounting – A theoretical perspective, European Accounting Review, vol. 16, issue 2, pp. 323-362.
8) Plantin, G. et al. (2008), Comptabilisation en juste valeur et stabilité financière, Revue de la Stabilité Financière, No. 12 (Octobre), pp.93-103.

2. نصوص قانونية وتنظيمية

9) Loi n° 07-11 du 25 Novembre 2007 portant système comptable financier.
10) Décret exécutif n° 08-156 du 26 Mai 2008 portant application des dispositions de la loi n° 07-11 du 25 Novembre 2007 portant système comptable financier.
11) Arrêté du 26 Juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et less règles de fonctionnement de comptes.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com